

Distr.: General
9 November 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البنود ١١٨ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٢ من

جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بصدد نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ومتابعة قضايا إصلاح الأمانة العامة والإدارة، بخاصة إنشاء هياكل إدارية جديدة والآثار المترتبة عليها في الميزانية.

وتود المجموعة أن تثني عليكم لالتزامكم بإجراء عملية مفتوحة وشفافة وشاملة. وهذا أمر ضروري إذا كنا نود أن نستفيد من الدروس المستخلصة من عملية نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥.

ونود أن نشير إلى تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ القرارات المنبثقة عن وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تتطلب من الأمين العام اتخاذ إجراءات بشأنها" (A/60/430)، المتداول الآن ولكنه لم يعرض رسمياً على الجمعية العامة للنظر فيه. وقد اعتمد الأمين العام في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أثناء عرضه للميزانية البرنامجية المقترحة



لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، على عناصر ذلك التقرير ونقل إلى الدول الأعضاء أفكاره بشأن متابعة تنفيذ القضايا المتعلقة بإصلاح الأمانة العامة والإدارة.

وبالنظر إلى المبادرات والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الأمانة العامة والتي يبدو أنها تتعارض مع اتفاقات متوازنة توازننا دقيقا جدا تم التوصل إليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نود أن نسجل شواغلنا إزاء النهج الذي اتبع وكذلك موقفنا من بعض العناصر التي طرحها الأمين العام في بيانه وفي تقريره (A/60/430).

وقد أوضحت مجموعة الـ ٧٧ والصين في بيانها المقدم في إطار البند ١٢٤ أنها سترد على المقترحات المتعلقة بإصلاح الأمانة العامة في الوقت المناسب، وفي المنتدى المناسب وفي إطار البند المناسب من جدول الأعمال. وعليه تود المجموعة أن تبين وجهات نظرها الأولية بشأن النقاط التي أثارها الأمين العام في عرضه للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. ونشير إلى الفقرات ذات الصلة من التقرير (A/60/430)، مدركين، مع ذلك، أنه لم يعرض بعد على الجمعية العامة للمناقشة.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمجموعة القضايا المتعلقة بالإصلاحات الإدارية وإنشاء هياكل إدارية وما يترتب عليها من آثار في الميزانية، يبدو أن هناك درجة من الغموض والتناقض في التقرير بالإضافة إلى شيء من التفسير الجديد، لأحكام قرار الجمعية العامة ١/٦٠ الذي اعتمد في الاجتماع العام الرفيع المستوى.

وأحد أمثلة هذا التناقض يتعلق بالفقرة ٨. فبالرغم من أنه قد ذكر بوضوح في هذه الفقرة أن "الآثار المترتبة في الميزانية والمتصلة بمسائل ما زالت قيد نظر الدول الأعضاء، من قبيل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان فيلزم تقدير كل منها على حدة بمجرد اتخاذ قرار بشأن المنهجيات"، مع أن الفقرتين ١٩ و ٢٨ تشير إلى أن تقديرات الآثار المتصلة بلجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان على الميزانية ستقدم في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكن أن يفسر هذا الإجراء على أنه حكم مسبق على نتائج المفاوضات الحكومية الدولية الجارية الآن تحت قيادتكم ووفقا للفقرة ١٦٠ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠. وينبغي أن تتوخى الأمانة العامة الحذر عند تناولها لقضايا حساسة من هذا النوع، مما يمكن أن يعد تدخلا في العملية الحكومية الدولية.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك إعادة تفسير للأحكام الواردة في القرار ١/٦٠ بشأن إنشاء بعض الهياكل الإدارية في الأمانة العامة كما هو محدد في الأمثلة التالية:

تشير الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام إلى أن إنشاء الوحدة المعنية بسيادة القانون جار في إطار مكتب دعم بناء السلام. وتشير الفقرة ١٣٤ من القرار ١/٦٠ بوضوح إلى

تأييد فكرة إنشاء وحدة مساعدة في مجال سيادة القانون داخل الأمانة العامة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة وفقاً للإجراءات المتبعة ذات الصلة التي تحكم إنشاء هيكل من هذا القبيل. ويلزم تقديم مقترح مفصل إلى الجمعية وفقاً للإجراءات المعمول بها.

وعلى نفس المنوال، تشير الفقرة ٣٠ من التقرير إلى أن الأمين العام سيصدر نشرة تتعلق بإنشاء مكتب للأخلاقيات بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويحيى هذا بمثابة مفاجأة لنا، ويثير شواغل خطيرة إذ أنه يعتبر خروجاً عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه على مستوى رؤساء الدول والحكومات حسبما ورد في الفقرة ١٦١ (د) من القرار ١/٦٠ التي طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تفاصيل تتصل بإنشاء مكتب أخلاقيات بمركز مستقل. والإجراء المتوقع في هذه الحالة أن تُقدم جميع التفاصيل وليس فقط الآثار المالية، إلى الجمعية العامة لتنظر فيها وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها.

وأود أيضاً أن أؤكد النقاط التالية المتعلقة بمسألة تحسين الرقابة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالفقرات ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من تقرير الأمين العام.

فقد أصبنا بالدهشة عندما علمنا أن هناك تقييماً خارجياً مستقلاً مقترحاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، غير ذلك المطلوب في الفقرة ١٦٤ (ب) من القرار ١/٦٠. وبالرغم من تأكيدنا على الحاجة إلى آليات رقابة فعالة، نحذر من تحميل المنظومة فوق طاقتها. إذ أن الازدواجية في إجراء الدراسات و النهج المجرأة لن تؤدي إلى تعزيز آليات الرقابة، بل ستحمل المنظومة طبقات من الهياكل البيروقراطية أكثر مما تحتمل. ولذلك، نقترح أن توجه جميع الدراسات وعمليات التقييم نحو الاستعراض الشامل لتربيتات الإدارة المطلوبة في الفقرة ١٦٤ (ب) من القرار، التي ينبغي أن تقدم إلى الجمعية العامة لتنظر فيها وتتخذ إجراء بشأنها.

وفيما يتعلق باقتراح إنشاء لجنة مستقلة للرقابة، فإننا أيضاً نحذر من إنشاء هيكل متداخلة الولايات يمكن أن تؤدي إلى المزيد من عدم الكفاءة والغموض في مهام الكيانات المماثلة. و ينبغي أن يتم التفكير ملياً في أي مقترح في هذا الصدد وإدراج جميع المعلومات ذات الصلة وفقاً للفقرة ١٦٤ (ج)، بما في ذلك العلاقة بين هذا الهيكل والكيانات الخارجية المستقلة الموجودة والآليات الداخلية التي اقترحتها الأمين العام.

وفيما يتعلق بالمقرر الذي يطلب إلى الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة ذات الصلة أن تستعرض جميع الولايات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات، يبدو أن الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام تشير إلى عملية تتولاها الأمانة العامة. وينبغي التذكير بأن دور الأمانة

العامة هو أن تيسر لجميع الأجهزة استعراض ولاياتها، لا أن تضطلع بالاستعراض هي نفسها، فهذا أمر يقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة ذات الصلة. ومن الضروري التأكيد على أن الاستعراض يتعلق فقط بالولايات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات، وينبغي أن يجرى بطريقة موضوعية ولا يتأثر بالمخططات السياسية الوطنية.

وتوقع الأمين العام أن يكتمل استعراض الولايات في وقت يتيح اتخاذ إجراء في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ يعني أن كثيرا من الأجهزة المعنية لن تتاح لها الفرصة للاضطلاع بهذا الاستعراض. لذلك، نحن نحتاج إلى مزيد من التوضيح بشأن الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك ضمن هذا الإطار الزمني.

وفيما يتعلق بمقترحكم بشأن العملية التي ينبغي متابعتها للنظر في مقترحات الإصلاح الإداري حسبما وردت في رسالتكم المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه بالرغم من أن الجلسة العامة يمكن أن توفر التوجيه العام بشأن تنفيذ القرار ١/٦٠، أود أنؤكد دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة في النظر في الجوانب الفنية والتقنية من مقترحات الإصلاح الإداري. وعلى أي حال، نعتقد أن استعراض الولايات عملية سياسية وينبغي أن يتم النظر فيها على مستوى الجلسات العامة بمجرد أن تنتهي الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة من النظر في الولايات التي تقع في نطاق اختصاصها. وينبغي تقديم المقترحات المتبقية عن طريق اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة، وفقا للممارسة المتبعة والنظام الداخلي للجمعية العامة.

والمسائل التي أوردتها أعلاه تعكس شواغل مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بالأنهج والإجراءات الواردة في الوثيقة A/60/430 وهي لا تتسق مع توقعاتنا للعمليات والهيكل المتعلقة بالمشاورات والمفاوضات وأحكام القرار ١/٦٠.

وأرجو منكم، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين التكرم بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١١٨ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) ستافورد نيل
الممثل الدائم لجامايكا
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧